

منه ان المراد بالحق باخره الياء  
ان المراد بالحق باخره الياء  
ان المراد بالحق باخره الياء

حظ  
المراد بالحق باخره الياء  
ان المراد بالحق باخره الياء

والما كانت مشددة لثلاثين مائة للتكلم وانما قال لئلا يلحق  
ليخرج نحو كذا في فاذا انزلت بعد ذلك فقل لخصت آخرة الياء المشددة  
لتكون معناه الشيء المنسوب الى ابتداء واعترض بعض الشارحين  
على هذا التعريف من وجهين الاول ان يقتضى ان يكون المنسوب  
هو المنسوب اليه والى الثاني ان الذي للمعنى آخرة ياء مشددة لا يلد  
على سببه الخروج عنها الا انها واحد وجاز ان لا يصدق على  
المنسوب اليه انه يدل على نسبة الخروج عن الياء فانه يخرج عن  
واذا لم يصدق ما ذكره في تعريف احداهما على الاخر فكيف يكون احدهما  
هو الاخر وعن المشددة من الظاهر اليقين ان المراد بالحق باخره ياء  
فشدت هو كبري من المنسوب اليه ومن الياء المشددة والخروج عن  
الياء المشددة هو المنسوب اليه فقط فظهر انهما ليسا واحدا كما علم  
ان اعتراض المشددة بدل لثلاثين من ان الفير في قولهم يدل على الحق لكنه  
ليس كذلك بل هو عائد الى الحق الذي هو من قولهم الحق ان قرئ بالياء  
وان قرئ بالياء فهو عائد الى الياء المشددة لوليد اللحن والياء  
المشددة على نطق المعنى للخروج عن الياء والصواب ان نقول  
الفير يعود الى المعنى كالكبري من المنسوب اليه من الياء المشددة و  
هو المعنى باخره الياء بالمعنى المراد منها الا بالمعنى الذي ذكره ذلك  
الشارح واعتراض باعتباره قوله وفيما سده لا عرفت النسبة الاسم  
من مدلول الاخر بما قيل الا انه ان قولك دمشق اسم البلد ودمشق  
للمعنى المنسوب اليه وغيره من حالاته لا تنبغي ان يكون الياء فاعادها  
وكان عرابه على ان ياء اقصاد عليها طرقت الى الاسم فغير ان يثني

حظ  
ان المراد بالحق باخره الياء  
ان المراد بالحق باخره الياء  
ان المراد بالحق باخره الياء

الاخرى ياء اجتمعت مع ياء آخرها غموا ونحو الاضرب ونحو اقبل  
ياء التصغير ايضا يكون ما قبل ياء التصغير فيها واحدا والاولى  
فلا تنزه زاد وفي الذين قبل الياء واولى النون الفا فصار النونان  
نما بدلوا الفتح ضم والالف واو ايتا بالنسب بالنسبة والى الثاني  
فانما حصل ياءه الى الواحد وتصغيره ثم جمع جمع السلامة وانما  
قيد بالياء لان غموا وصا ومن وماو ذ والطائفة لا تصغر  
واما القسم فثمة كوالضامير فانها لا تصغر لان التصغير والصفة وهي  
لا تصغر واين منى ومن وما الى الثاني بالتحريك والحق لا تصغر  
فلا يصغر ولا ياء على وجه لا يمكن تصغيرها وحيث استغناء تصغير  
المعنى عن تصغيره ومنه الاستغناء بتصغيره عن تصغيره و  
ولم يكتسب لانها مجرد النون والتصريف فيها في اسمية  
من سنده واما الالمام للعربية التي لا تصغر في مع تعدد ياء فصيل  
منه وغيره وغلد في معنى الحرف وحسبك عنى القاطبة فيه ولا اسم  
المامل عمل الفعل في عمله فلا نقول ضومر ب زويل ويجوز تصغيره  
في غير وقت عمله نحو ضومر ب لعدم قوة معنى الفعل فيرجح قوله  
المنسوب الفرض من النسبة ان يجعل المنسوب من ال المنسوب  
الي لوتين اهل تلك البلدة او الصفة وفائدتها فائدة الصفة وانما  
انفقت الى علامة لانها معنى جادث فلا بد لها من علامة وكانت  
من حروف اللين لحفرتها وكثرة زيادتها وانما الحقت بالآخر لانها  
بمثلة التعريف من حرمة العروض في موضع زيادتها هو الآخر وانما  
لم يلحق الالف لئلا تصير الاعراب تغربها والاول لانها اقل وانما

حظ  
ان المراد بالحق باخره الياء  
ان المراد بالحق باخره الياء  
ان المراد بالحق باخره الياء